مجلة البحوث العلمية

جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

طرابلس – ليبيا

(البحوث العلمية)

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر مرتين سنوياً عن جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية -طرابلس – ليبيا

منشورات جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية 2023م

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 2016/201 -دار الكتب الوطنية – بنغازي

النسخة الورقية - 2707- 9546 :ISSN

النسخة الإليكترونية - 2707- 9554 :ISSN

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya

لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in any form or any means، electronic or mechanical، including photocopying recording or by any stored retrieved system، without the permission from the publisher.

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية:

- تسعى مجلة البحوث العلمية لأن تكون الخيار الأول للباحثين الراغبين بنشر مقالاتهم البحثية على كافة المستويات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

الرسالة:

- نشر الأبحاث والدراسات العلمية المتميزة والأصيلة وتمكين الباحثين من الوصول إليها والرقي بمستوى البحث العلمي على كافة الأصعدة المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

الأهداف:

- نشر الأبحاث والدراسات العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والتطبيقية للاستفادة منها محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً.
- استهداف المختصين من الباحثين في المجالات ذات العلاقة بتخصص الجامعة الأكاديمي.
- تقديم المجلة كنموذج رائد محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً في مجالات تخصص العلوم الإنسانية والتطبيقية.

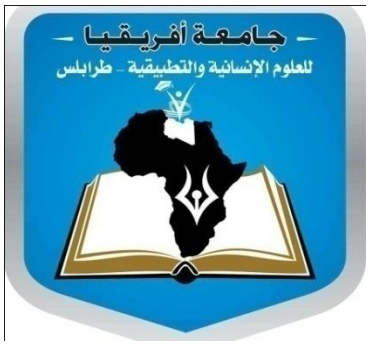

مجلة (البحوث العلمية)

مجلة (البحوث العلمية) العدد (15) من النصف الأول من السنة الثامنة 2023م

منشورات مجلة (البحوث العلية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

أسعار المجلة

الجهات	سعر النسخة داخل ليبيا	سعر النسخة خارج ليبيا
الطلبة	3 د.ل	4 دولارات أمريكية
المشتركون	5 د.ل	6 دولارات أمريكية
الأفراد	7 دولارات أمريكية	6 دولارات أمريكية
الوزارات والهيئات والمؤسسات وما في حكمها	10 دولارات أمريكية	12 دولاراً أمريكي

تنويه:

إن تقديم البحوث المنشورة أو تأخيرها في ترتيب الصفحات لا يعني المفاضلة لكن متطلبات التنسيق الفني هي التي تتحكم في هذا الترتيب. وإن البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.

هيئة تحرير مجلة (البحوث العلمية)
بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المشرف العام: د. المبروك مفتاح أبو شينة

رئيس التحرير: أ.د عابدين الدردير الشريف

مدير التحرير: د. فتحي خليفة اليعقوبي

أعضاء هيئة التحرير:

د. عبد الفتاح انبيه جمعة.. عضوا

د. جمال منصور الشريف. عضوا

د. سالم أشتيوي الغويل .. عضوا

أ. عادل مسعود جالوته.. عضوا

المدير الفني:

م. أشرف القماطي

التصحيح والمراجعة اللغوية:

د. محمود عمار المعلول - اللغة العربية

أ. نهيل صبحي عبدالحميد عبد الفتاح- اللغة الإنجليزية

الهيئة الاستشارية للمجلة

ر.م	الاسم	القسم	الكلية	الجامعة	الدولة
1	أ.د. أسامة بن غازي المدني.	قسم الإعلام	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة أم القرى	السعودية
2	أ.د. أمطير سعد غيث	قسم التاريخ	كلية الآداب	جامعة المرقب	ليبيا
3	أ.د. تيسير أحمد محمد أبو عرجة	قسم الصحافة	كلية الإعلام	جامعة البتراء	الأردن
4	أ.د. جمال محمد جابر عبد الله	قسم الترجمة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات
5	د. زكية علي الديب	قسم الترجمة	مدرسة اللغات	الأكاديمية الليبية	ليبيا
6	أ.د. علي الدوكالي	قسم المكتبات والمعلومات	كلية الآداب	جامعة طرابلس	ليبيا
7	أ.د. علياء عبد الفتاح رمضان	قسم الإعلام التربوي	كلية التربية النوعية	جامعة طنطا	مصر
8	أ.د. عمر إبراهيم حسين		كلية القانون	جامعة طرابلس	ليبيا
9	أ.د. عياد أبوبكر هاشم	قسم الفنون التشكيلية	كلية الفنون والإعلام	جامعة طرابلس	ليبيا
10	د. فتحي خليفة اليعقوبي.	قسم الهندسة المدنية	كلية الهندسة	جامعة طرابلس	ليبيا
11	د. فرج محمد نصر بن لامة	قسم العلوم السياسية	كلية الاقتصاد و العلوم السياسية	جامعة طرابلس	ليبيا
12	د. فرحة مفتاح عبد الله بشر	قسم اللغة العربية	كلية الآداب	جامعة سرت	ليبيا
13	أ.د. فيصل إبراهيم محمد المقدادي	قسم المسرح	كلية الفنون الجميلة	جامعة أربيل	العراق
14	د. لبنى رحموني	قسم العلوم الإنسانية	كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية	جامعة أم البواقي	الجزائر
15	د. محمد عبد الفتاح عوض	قسم الإعلام	كلية الآداب	جامعة الزقازيق	مصر
16	أ.د. محمد عبد الله لامة	قسم الجغرافيا	كلية الآداب	جامعة طرابلس	ليبيا
17	أ.د. محمد علي غريب	قسم الإعلام	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة أم القرى	السعودية
18	أ.د. مفتاح دخيل	قسم الجغرافيا	كلية الآداب	جامعة طرابلس	ليبيا
19	د. وجدان ميلاد الشتيوي	قسم علم النفس	أكاديمية الدراسات العليا	بنغازي	ليبيا

- **الأسماء تم ترتيبها أبجدياً**

قواعد النشر وشروطه بمجلة (البحوث العلمية)
بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

نبذة عن المجلة:

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة **إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**-طرابلس -ليبيا باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم المجلة بنشر البحوث والدراسات العلميـة، إلى جانـب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

أهداف المجلة:

- تفعيل البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في الجامعة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، ونقل أفكارهم العلمية من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرارات والممارسين في داخل ليبيا وخارجها.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين والمهتمين بالموضوعات المستجدة في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية

قواعد النشر: يشترط في الموضوعات المقبولة للنشر بالمجلة إتباع القواعد والشروط الآتية:

1- **البحوث والدراسات:** يشترط في البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة أن تتصف بالآتي:

أ. أصالة أفكار البحث وموضوعه، وكونه لم يسبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى ولم يكن جزءًا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

ب. سلامة المنهج العلمي المتبع في البحث.

ج. سلامة لغة البحث ووضوح أفكاره وترابطها.

2- **الإشارة إلى المرجع:** عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث ومراجعه بأرقام متسلسلة وفقاً لترتيب ورودها فيه، وكذلك الأمر في ثبت المصادر والمراجع، وعلى الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي: -

(أ) في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، مكان النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

(ب)في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، واسم الدورية، ورقم العدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها المقال أو البحث.

(ت) إذا كان النقل غير مباشر، يذكر صاحب المصدر الأصلي.

3- **الهوامش: يقتصر** استخدام الهوامش على شرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن، أو بهدف تسليط الضوء عليها، وترقم كل صفحة بشكل مستقل، ويظهر الهامش في أسفل الصفحة.

4- **قائمة المراجع والمصادر:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:

5- **المراجع:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:

أولاً: المراجع العربية:

- المهدي غنية "مبادئ التسويق"، (طرابلس: الجامعة المفتوحة (2002).).
- عبد السلام أبو قحف "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية"، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية (1998).
- محمد المكي "أهمية المراقبة الداخلية للمراجع الخارجي"، (طرابلس: مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية)، العدد 6 (1984)، ص ص: 5 – 18.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Drury، Colin (2000)، Management and Cost Accounting، 5th edition، (London: Thomson Learning).
- Kaplan، Robert (2000)،" Balance without profit"، Financial Management، (January)، 23 26.

ثالثاً: مصادر ومراجع الإنترنت:. -

- Learning about professional development: Our ، (1997)، Arthur،Andersen ،commitment to training
: http://WWW. Arthurandersen.com/careers/training.asp.

6- الشروط العامة والفنية:

- أن يكتب الباحث اسمه ودرجته العلمية ووظيفته وجهة عمله في الصفحة الأولى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه، ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مكتوبة باللغة العربية، كما تقبل باللغة الإنجليزية بشرط إرفاقها بملخص باللغة العربية لا يتجاوز 150 كلمة.
- ألا يزيد عدد الصفحات عن (25) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، مع إرفاقها بنسخة من السيرة الذاتية للباحث.
- أن تكون كتابة البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط:((Times New Roman).). أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط المعروف باسم (Times New Roman).
- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:
  - ✓ بنط 18 داكن للعناوين الرئيسة.

- ✓ بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
- ✓ بنط 14 للمتن.
- ✓ بنط 12 للمستخلص بخط مائل.
- ✓ بنط 10 للهوامش والحواشي

- تكون الهوامش على النحو التالي:
  - ✓ أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - ✓ أيمن 3 سم.
  - ✓ أيسر 2.5 سم.
- تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة للتقويم العلمي واللغوي من قبل أساتذة متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، يحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقومين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك دون أخذ الإذن المسبق من الباحث، كما يجوز لهيئة التحرير الاستعانة بأكثر من محكم عند الضرورة، ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.
- لا يحق للباحث الذي لم يقبل عمله العلمي للنشر أن يطالب باسترجاعه.
- على الباحث أن يتعهد كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة أخرى إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.
- تلتزم المجلة بإشعار الكاتب بوصول عمله وإحالته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ استلامه.
- تُشعر المجلة الكاتب بصلاحية عمله للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.
- تعلم المجلة الكاتب في أيّ عدد سيتمّ نشر بحثه.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- يتم ترتيب نشر البحوث في أعداد المجلة وفقاً لاعتبارات فنية بحتة وأولوية تسليمها للمجلة، ولا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث.
- يحصل الباحث على ثلاث نسخ من عدد المجلة عند نشر بحثه أو دراسته.

7- <u>شروط وتعليمات أخرى:</u>

- **عنوان الورقة بحجم 18 غامق** واسم المؤلف –القسم-الجامعة

<u>الملخص</u>: (لا يزيد عدد الكلمات 150 كلمة وبحجم 14- نوع خط Times New Roman).

<u>الكلمات المفتاحية</u>:(لا يزيد عن 5 كلمات)

<u>المقدمة:</u>

- ➢ لا يزيد عدد الصفحات عن 30 صفحة بما فيها الجداول والأشكال وصور.
- ➢ حجم الخط 14- نوعهTimes New Roman وترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)
- ➢ يجب استخدام ورق حجم A4 وتكون الهوامش من أعلى وأسفل 2.5سم أيمن 3سم وأيسر 2.5 سم.

الأشكال والجداول: يجب ان تكون في منتصف العمود (ويجب تحاشي وضع الجداول والأشكال في أماكن تسبق التطرق لها في النص نفسه) ويجب استخدام شكل رقم (1) او الجدول رقم (1) عند ذكر الجداول والأشكال في النص عنوان الجدول يوضع أعلى الجدول وفي المنتصف ويكون ملاصق للجدول بينما في الشكل يوضع أسفل الجدول وفي المنتصف ويكون ملاصق للشكل.

7 – عناوين المراسلة: كافة البحوث والدراسات **وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة ترسل باسم رئيس تحرير مجلة (البحوث العلمية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية– طرابلس -- ليبيا،** وذلك على العنوان التالي:

العنوان:(البحوث العلمية) مجلة **جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية-،** طرابلس-ليبيا.

أو ترسل إلى العنوان البريدي التالي: **صندوق بريد: 83060 بريد شارع الزاوية-طرابلس -ليبيا.**

أو ترسل على التالي: **البريد الإلكتروني:**Info@africaun.edu.Ly

الهاتف:218217291428+

بريد مصور:218217291428+

موقع الجامعة على الإنترنت:WWW.africauniversityedu.ly

محتويات مجلة (البحوث العلمية) العدد 15 من النصف الأول من السنة 2023م

ر.م	عنوان البحث	اسم الكاتب	الصفحة
1	دور العلاج الطبيعي في تأهيل الأطفال المصابين بالشلل الدماغي	د. السنوسي علي الشريف أ. هاجر محمد همام	12
2	العلاقات الأسرية والعنف خلال فترة التباعد الاجتماعي في ظل جائحة كورونا	د. حواء الشيباني الذئب	17
3	الأمن الوطني (القومي) وحرية تبادل الأفكار والمعلومات	د. حامد سالم ابو جبيرة	29
4	تلوث المياه الجوفية بالعناصر الثقيلة بالمجمع الصناعي بمنطقة تاجوراء	م. حنان صالح ونيس م. هدى محمد ساسي	39
5	الحماية القانونية للكفيل	أ. اشرف محمد علي قداد	45
6	Detecting separation in composite blades by non-destructive methods	Dr. Rashed A. Bdulsalam	54
7	Non-carbons their applications and dispersion	Dr.Jamal Alsharef Maryam Gaber	67

الأمن الوطني(القومي) وحرية تبادل الأفكار والمعلومات

د. حامد سالم ابو جبيرة

قسم الصحافة –كلية الاعلام والاتصال –جامعة طرابلس-ليبيا

الملخص:

أصبح مصطلح (الأمن الوطني أو الأمن القومي) مصطلحًا شائعًا في التداول اللفظي وحتى الاصطلاحي على نطاق واسع ، وإلى حد أن (الغموض والغموض) أصبحا السمتين اللتين تسبقانه. من ناحية أخرى يقال إنه "الأمن القومي بمعنى أنه يتجاوز الحدود الجغرافية لدولة واحدة للوصول إلى الأمة أو ما يجمع دولة مع أخرى من حيث علاقات الدم والمصير المشترك مع الأخرى". البلدان والجغرافيا. " من ناحية ثالثة، هناك من يفسر ويشرح مثل هذا المصطلح، وفقًا لمكان الاقتران مع التعبيرات والمصطلحات الأخرى، مثل القول عن الأمن الاقتصادي، والأمن المائي، والأمن البيئي، وما إلى ذلك... "ومع ذلك ، يصبح هذا التعبير

أكثر غموضا وتداخلا بمجرد أن يبحث عن ترسيم حد الحاكمة. خصوصية السؤال التالي: ما هي حدود هذا الضمان ...؟ ومتى يصبح الضمان التزامًا مطلوبًا بأحكام مقتضيات الحفاظ على الدولة وسلطتها الحاكمة ...؟ كيف يمكن لهذا الأمن أن يتدخل في حقوق الدول والمواطنة ويقمع حرية الأفراد.؟ ربما ما يعنينا هنا بحسب اهتمام القومي صنا هو أن الأمن يتعلق بتبادل "الأفكار والمعلومات" ، لأن هذا الجانب يشكل انشغالاً واهتماماً متزايداً لدى المهتمين بعلوم الاتصال والإعلام ، خاصة أنه أصبح معروفاً في كثير من البلدان أن هناك معلومات. مصادرة "بحجة وحجة" حماية الأمن القومي ، قمع أصحابها وحتى حرياتهم مصادرة بحجة انتهاك حدود الأمن القومي. بل إن هناك معلومات وأفكار أخرى "محجوبة" وممنوعة من تداولها على أساس أنها تمثل خرقًا للأمن القومي.

الكلمات المفتاحية: الامن الوطني –الامن القومي- الاعلام-الاتصال.

مدخل:

مصطلح (أمن وطني أو قومي)، صار مصطلحاً شائعاً في التداول اللفظي وحتى الاصطلاحي وعلى نطاق واسع، وإلى درجة صار معها (اللبس والالتباس) هما السمتان اللتان تتصدرانه، فمن ناحية يفهم من مثل هذا الاستخدام للمصطلح " على انه يقصد به ذلك الأمن الواسع الدلالة والمعنى الذي ترعاه الدول ويعبر عنها " ومن ناحية تانية يقال عنه بأنه " أمن قومي بالمعنى أي أنه يتعدى حدود جغرافية الدولة الواحدة ليصل إلى الأمة أو ما يجمع الدولة الواحدة بغيرها من علاقات دم ومصير مشترك مع دول وجغرافيات أخرى". ومن ناحية ثالثة هناك من يفسر ويشرح مثل هذا المصطلح، بحسب موضع الاقتران مع غيره من التعابير والمصطلحات، كالقول بالأمن الاقتصادي والأمن المائي والأمن البيئي وهكذا ..." [1]. على أن مثل هذا التعبير يزداد غموضا وتداخلا فور البحث عن تعيين حدود له، وذلك وفق محددة السؤال التالية، ماهي حدود هذا الأمن...؟ ومتى يصبح أمناً واجبا تحتمه أحكام ضرورات الحفاض على الدولة وسلطتها وسلطانها الحاكمين ...؟ ومنى يكون مثل هذا الأمن تدخلا في حقوق الدول والمواطنة وقامعا لحرية الافراد...؟

ولعل ما يهمنا هنا وفقاً لاهتمامنا وتخصصنا، هو ذلك الأمن المتعلق بتبادل "الأفكار والمعلومات" ذلك أن هذا الجانب يشكل انشغالاً واهتماماً متزايداً لدى المهتمين بعلوم الاتصال والإعلام، خاصة وإنه صار من المتعارف عليه في كثير من الدول بأن هناك معلومات تصادر "بحجة وذريعة "حماية الأمن الوطني، ويقمع اصحابها وتصادر حتى حرياتهم تحت ذريعة انتهاك حدود الأمن الوطني. وهناك حتى معلومات وأفكار أخرى "تحجب" وتمنع من التداول بدعوى أنها اختراق للأمن الوطني".

من هنا تأتى أهمية هذا البحث في هذا الموضوع، لعله يقدم فائدة بحثية للمهتمين بمثل هذه القضايا.

أولاً: حرية تبادل الأفكار والمعلومات والأمن الوطني

قلما لا نجد نظام يرفع شعار " التبادل الحر للمعلومات والأفكار" وينظر لمثل هذه الحرية في اطار القوانين والتشريعات المعمول بها، في معظم الأنظمة القائمة من زاوية "الحقوق" والحقوق المقدسة أيضاً، ويبقى مثل هذا الشعار "فضفاضاً" وهُلاميا لا يفهم منه شيء إلا فيما تدبج به وترصع الدساتير ويعد من هذه الناحية بأنه "حق دستوري" تكفله معظم الدساتير بمحكم ديباجاتها لا أكثر، لكن مثل هذه الحقوق المقدسة، لهذه الحرية يصبح ليس له ما صدق في الواقع العملي المعاش فور تطبيقه على قضايا محددة بعينها، من قبيل الحق في تبادل المعلومات، وحق الحصول على هذه المعلومات، وهنا يبدو واضحاً وجلياً الفرق بين كلا المفهومين " فتبادل المعلومات يعني فيما يعنيه أن تنقل المعلومات من طرف إلى آخر دون التثبت أو التحقق من صحة وسلامة هذه المعلومات، والكثيرين عند تبادل المعلومات يقعون في "افخاخ" المعلومات الاستهلاكية المُعدة سلفاً للاستهلاك لا غير؛ بغية خدمة هدف سياسي وايديولوجي معين، وغالبا ما تتسيد أجهزة "المخابرات" في العديد من الدول "مطبخ" صناعة المعلومات الاستهلاكية المظللة، أما حرية الحصول على المعلومات وهو

الأهم " فيقصد به هنا" هو أن يحصل طالب المعلومة على المعلومة من مصدرها؛ ليبني على ضوئها فكرته أو رأيه، وحتى هذه غالباً ما تصاحبها معوقات لا حصر لها لعل من أهمها ما يسمى "بضرورة توافق المعلومة أو المعلومات مع مقتضيات الأمن الوطني، مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية هناك نوعان من المعلومات تقع تحت مسمى الأمن القومي، معلومات يفصح عنها بانقضاء زمن معين، وهي على أهميتها تظهر بعد أن يكون قد استنفد الغرض منها والعمل بها وفقدت صلاحيتها وانعدم تأثيرها في الزمن الذى تظهر فيه.

ومعلومات أخرى تقع تحت طائلة الأمن القومي الامريكي، ومعنى ذلك أن الحصول على مثل هذه المعلومات وهي تكون قد خضعت لتوظيفات مسبقة كانت قد أُعدت من البنتاجون مثلاً أو أي جهة ذات علاقة أخرى، ويكون شرط استخدام مثل هذه المعلومات يسير مع "بوصلة الاتجاه" المعدة لفرض المعلومات سلفا ويعتبرها المشرع الامريكي في حالة انحرافها عن بوصلة الاتجاه "اختراقاً للأمن القومي "كما تظهر عدة اشكاليات أُخرى في مواجهة تبادل الأفكار والمعلومات تحت أحجبة ما يطلق عليه بالأمن الوطني في معظم دول العالم لعل من أهمها:[2]

أولاً-الحجب الايديولوجي:

فعلى ضوء تنوع وتعدد الأيدولوجيات السياسية يتم حظر تبادل الأفكار وتبادل المعلومات بين الأفراد والدول انطلاقاً من هذا التوجه، الشيوعية الرأسمالية، الصين أمريكيا روسيا بريطانيا وهكذا..

ثانياً-الاستخدام الموظف للمعلومات:

إذ أن المعلومات مهما كانت طبيعتها هي بالأساس موظفة من قبل النظام السائد وفي حدود سلطان عقائده وما يسمح به، وإلا نعتت "بالمفسدة" و "كود" التخابر" مع الخارج وتتحول إلى شكل من أشكال التأثير، على النظام القائم لدى فإن المباح والجائز هنا "هو استخدام المعلومات بما يتوافق ويتماشى مع سلطة النظام القائم.

ثالثاً-الانتقائية والتوظيف:

بما أن الحامل الموضوعي للأفكار والمعلومات هنا هي وسائل الإعلام والصحافة، لدى اشترط على العاملين في "المطابخ" الإخبارية في الدول على اختلاف الأسماء والصفات التي يتحصنون ورائها أن يقدموا وجبة معلوماتية دائمة "منتقاة" ومُعدة بشكل خاص لمختلف الاستخدامات الإعلامية والصحفية".

"تحديد بوصلة الاتجاه": وبالرغم من أن التطورات النوعية الكبرى التي شهدتها وسائل الإعلام والاتصال، اسقطت الحصون التقليدية لتبادل الأفكار والحصول على المعلومات، وتحول العالم في الأثر إلى "قرية اتصالية معلوماتية واحدة ومفتوحة، إلى أن ذلك أصطدم بدوره بحاجز "بوابة الرقيب" الاتصالي المعلوماتي الأمني ...وفق الآتي:

1. **وقوع "أنظمة التحكم والتشغيل المعلومات المتطورة تحت طائلة سطوة "الدول الصناعية الكبرى":**[3]

فما ينظر إليه على أنه حر، هو في الواقع يقع تحت طائلة مُلاك جدد يملكون سلطة التحكم والتوجيه لمثل هذه الوسائل، ولضمان ملكيتهم وسطوتهم هم بالطبيعة يخضعون لحكوماتهم وأمنها القومي، لنأخذ مثل قريب "قناة تويتر" على فيس بوك اشتراها تاجر بمبلغ 40مليار دولار بدعم من استخبارات دولته.

2. **رقابة الكترونية مشددة:**

ففي وقت ينظر إليه الكثيرون، بأنه قد تخلص من وجوه الرقابات القامعة للحرية التقليدية، شهدت وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة ما يمكن تسميته "بالرقابات اللاحقة خارج التنبيه والإنذار "فبمجرد طرح معلومات أو أفكار خارج المسموح به يوصم المكتوب "بخطاب الكراهية مثلاً" وتحجب وتمنع الكتابات التي تصنف في هذا المستوى[4].

ثانياً-الأمن الوطني من حيث المفهوم والمفاهيم المشابهة:

مصطلح أو تعبير "أمن وطني" يعتبر من بين المفاهيم المتغيرة عبر التاريخ، ووصفه بعض المفسرين بأنه مصطلح ‘‘ديناميكي متحول" بحيث لا يستقر له مفهوم محدد أو معين، خاصة إذا نظرنا له من زاوية علمية بحثة تبعاً لاهتمامات البُحاث وانتمائهم العلمية، ففي وقت يرى فيه علماء النفس والاجتماع مثلاً أن المصطلح له علاقة بالجوانب النفسية السيكولوجية في الدولة الواحدة ويبررون ذلك بالحاجة الدائمة والماسة من قبل أفراد الدولة إلى الأمن في مواجهة التهديدات والأخطار القائمة والمحتملة، وإلى حد يصير معه جانب الحماية أهم من رغيف الخبز، وهكذا نجد على الضفة الثانية علماء الاقتصاد مثلاً يربطون بين المصطلح والأمن الغذائي وحماية الثروات الوطنية وهكذا. بينما ينظر علماء الاتصال والإعلام من ناحيتهم إلى المصطلح من نافذة إعلامية اتصالية بحثة كالربط بينه وبين أمن المعلومات والحق في تبادل الأفكار والحصول على المعلومات وهكذا.

وبالتالي يمكن القول مقدماً بأنه ليس ثمة من تعريف شامل جامح متفق عليه بين البُحاث حول الأمن الوطني، فهو كما يجمع الباحثين مصطلحاً يفهم بحسب طبيعة العلم الذي يبحثه وهو متغير بطبيعة العصر والظروف المحيطة. غير أنه ومع هذه الاختلافات البينة في المفهوم يمكن لنا تحديد قواسم مشتركة بين كافة الباحثين ويجمع عليها معظم المفسرين وعلى وجه التقريب لعل من أهمها.

1. الأمن الوطني يعنى "ايجاد وسائل حماية في مواجهة تهديدات أو اخطار ما".
2. الأمن الوطني يعنى "حماية الدولة من تهديدات داخلية وخارجية، وضمان امن مواطنيها".
3. من طبيعة الامن الوطني أنه شيء متطور ومتغير وهذا ما يفسر صعوبة ايجاد تعريف محدد له في وقت ما وظرف ما؛ لأنه مصطلح ‘‘ديناميكي متغير".

ومع هذا حفل تاريخ البحث العلمي بالعديد من التعريفات والمفاهيم الأكاديمية ونحوها قدمت لمحاولة تقديم "مفهوم محدد من بين كل تلك التعريفات والمفاهيم فهناك، فهناك على سبيل المثال ما سمي بالتعريف الأكاديمي للمصطلح ومؤداه "أن الفكرة الأساسية للأمن الوطني تقوم على مبادئي التزام الدولة، بحماية أفرادها الطبيعيين والمعنويين في مواجهة أي شكل من أشكال التهديد "وبما يكفل لأفرادها الأمن والسلامة التي تسهم في رفع قدراتهم وكفاءاتهم، مقابل انتمائهم لهذه الدولة، ومن دون أن يعرضها ذلك كدولة للمخاطرة بإمكانياتها وعلى أي وجه".

لتأتي دائرة المعارف البريطانية وتقدم تعريفاً ينص على أن "الأمن الوطني يفهم منه بأنه حماية مواطني الدولة الواحدة من عوامل القهر والتهديد الذى يأتي من الخارج أي من دولة أجنبية" ووضعت دائرة العلوم الاجتماعية نص التعريف التالي "الامن الوطني يعنى قدرة الدولة على حماية حدودها الداخلية من التهديدات الخارجية. وفى ذات الاتجاه وفى محاولة لتقديم تعريف أو مفهوم جامع شامل قدم عدداً من البُحاث والأكاديميين وحتى السياسيين عدداً من التعريفات وبمنطلقات مختلفة لعل أهما ما قدمه كلاً من:

وولترليبمان wolterLippmanالذي قدم تعريفاً يقول "الأمن الوطني يعني قدرة الدولة على حماية مصالحها وتمثيلها بشكل صحيح خارجيا".

وعرف **ارنولد ويلفرز ArlOndWillfars**الأمن الوطني "بأنه شكلاً من أشكال حماية القيم التي سبق اكتسابها أي حمايتها من أي اخطار او تهديدات وفى أي وجه تبدت "

ويعرف الباحث **فريدريكهافمان Fredrek H armman**الأمن الوطني بالقول "الأمن الوطني هو عبارة عن المصالح الحيوية للدولة وحمايتها من التهديدات والاخطار".

ويعرفه السياسي المعروف والمحنك **هنري كبسنجر Henry Kissinger** بالقول "الأمن الوطني هو عبارة عن مجموع التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" ويعرف الباحث **لورنس كروز Lawrence K**الأمن الوطني على أنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد"[5].

أما **مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية** فيعرف الأمن الوطني "على أنه قدرة الدولة على تنمية امكانياتها وحماية قدراتها"، ويعرفه **الدكتور أحمد فؤاد سلامة** على أنه ‘‘عبارة عن حماية

للقيم الداخلية من التهديدات المختلفة"، ويعرفه **البرفسور ميراليوبر اديكوفتش** استاذ علوم الاتصال من جامعة صربيا على أنه "حماية وحصانة لسيل المعلومات التي يتلقاها الناس مع عدم السماح بالنشر المسيء وما يهدد حقيقة وجود الدولة ويقوض أمنها".

ومن مختلف هذه المفاهيم يمكن أن نخلص إلى أن الأمن الوطني بحسب غالبية المفاهيم يعطي معنى محدد وواضح عن:

1. الحماية: فالأمن الوطني يقصد به وفى كل المستويات وبحسب مختلف التفسيرات ايجاد نوع من الحماية للدولة وأفرادها في مواجهة الاخطار الداخلية والخارجية.
2. هو أمن بالمفهوم الحقيقي لمدلول العبارة شاملا، ويهتم بكافة مجالات وأوجه الحياة المعاشة ويعتبر الأمن التقليدي المعروف جزء منه ولا يفهم منه أنه يسير في نفس السياقات والأهداف التي مثلت ذلك الأمن.
3. المصطلح رغم عدم تحديد معنى أو مفهوم له على وجه القطع إلا أنه لا يقبل الغموض المخل بحيث يصبح الأمن الوطني نوعاً من أنواع الأمن التقليدي الذي تنتهجه الدول، كسبيل لقمع أفرادها أو التدخل في اختياراتهم.
4. الأمن الوطني قصد به وفق كل التفسيرات ايجاد مؤسسات داعمة للدول والحكومات كهيئات استشارية تمثل مجهراً للرؤية الذي يقدم ما فيه اسباب رُقي وازدهار الدول ويستشرف مستقبلها عبر دعم اقنية البحث العلمي ويحمي أفراد الدولة وحدودها من آية اخطار قائمة أو محتملة الحدوث.

ثالثاً-الأمن الوطني "وأمن المعلومات":

لعل ما يسترعى اهتمامنا وانتباهنا معا في محددة مصطلح الأمن الوطني، هنا هو ما يتعلق هنا بأمن المعلومات، فمصطلح "أمن المعلومات" صار وعلى اتساع تداوله مصطلحا ضبابي لا يفهم منه شيء هو الأخر كغيره من المصطلحات "الديناميكية الفضفاضة" بل الأكثر من ذلك أنه صار تعبيراً ملغوماً أيضا إذا ما علمنا بانه يستخدم من قبل السلطات السياسية القائمة في الدول لتبرير تحكمها في المعلومات واباحة استغلالها بما يحقق أهدافها ويعزز سلطانها المادي والمعنوي على الأفراد وحتى قمع حريات الأفراد تحت ذات المسمى، هذا فضلاً عن التحكم الدولي في أنظمة المعلومات بذريعة "الحمائية" أو الحماية من الأخطار؛ كخطر الإرهاب والحركات الإرهابية الذين أصبح يروج لهما على نطاق واسع عبر منصات الميديا المختلفة في عصرنا الحاضر.

ودون أن ننحاز لا نفسنا أو لغيرنا علمياً أو عاطفياً يمكن الإقرار هنا بحقيقة أن دول الشمال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر ما مجموعه 85% من الرسائل الاتصالية المعلوماتية التي تتدفق عبر مختلف أرجاء العالم، والولايات المتحدة الأمريكية تحوز وحدها على ما نسبته 75% من هذه النسبة والشركات الخاصة الأمريكية في مجال المعلومات تستحوذ على 75% من تدفق الأخبارو75% من تدفق وانتشار البرامج المرئية والأفلام التي تنشر حول العالم.

ومن هنا يبدو واضحاً حجم الهوة بين الدول المنتجة والمتحكمة والدول المستهلكة والتي تمشي وراء أنظمة المعلومات هذه تماماً "كالدابة البكماء وهي تُقاد إلى المسلخ دون أن تعي مصيرها"، ومع هذا ورغم تحكمها في معلومات العالم نجد أن الدول المتحكمة في "سوق المعلومات" تفرض حصانات داخلية على شعوبها بدعوى "تحصين الجبهات الداخلية من الأخطار الخارجية المحتملة، كما إنها تقيد أنظمة المعلومات الواردة إليها والخارجة منها بأنظمة رقابات صارمة تحت مسمى "أمن المعلومات" ونظراً لهذه الهواة البينة والتناقضات الرهيبة بين دول المصدر المتحكمة في أنظمة الاتصال والمعلومات، وبين دول أُخرى مستهلكة لها تطفو على السطح تعابير لدى العديد من الدول مثل مقتضيات الأمن الوطني وأمن المعلومات، دون أن تملك لذلك تفسير سوى كونها تحولت إلى ما يشبه "الفرائس" التي تستغلها بعض النظم لتحقيق أهدافها ومراميها المختلفة، من هنا تصدى الكثير من الباحثين عبر التاريخ لمثل هذه الإشكاليات وقدموا لها تشخيصاً واقعياً في حينها واستشرفوا

بعض نتائجها في المستقبل فكانت ان ظهرت نتائج البحث العلمي في أهم الخلاصات والنتائج التالية حيث خلص بعض الباحثين إلى توصيف الواقع المعلوماتي والاحتكارات الكبرى التي يشهدها على ضوء النماذج التالية:[6]

1. نموذج مركز محيط الدائرةconer periphery وخلاصة هذا النموذج أن العالم مقسم إلى قسمين، دول مركز وتمثله الدول المهيمنة على أنظمة الاتصال والمعلومات، ودول تابعة وهي تلك الدول المستهلكة للمعلومات وليس لها أي حظ سوى استقبال المعلومات والسير وفق بوصلة اتجاهاتها.
2. نموذج الشمال والجنوبNorth-south ويقصد بهذا التصنيف بأن المعلومات مثلها مثل أي صناعة أُخرى تصنع في دول الشمال المتقدمة وتباع وفق صيغ محددة ومعدة سلفاًإلى دول الجنوب المستهلكة.[7]
3. نموذج تدفق المعلومات ثلاثي الأبعادTriangular ومؤدي هذا النموذج هو تلك العلاقة التبادلية بين دول صناعة المعلومات ودول الوسط التي تتفاعل فيها المعلومات للمرة الثانية والدول المستهلكة لتلك المعلومات كذلك فإن هذا النموذج يحدد دولاً بعينها كأمريكيا وأوروبا كدول الريادة في الأخبار ووضوح الرؤية بينما يصم بقية دول العالم "بالعتمة الإخبارية" أي انها دول تغيب عن التأثيري مجرى المعلومة والخبر.

وبما أن أمن المعلومات وفق التعريفات والمفاهيم الشائعة والمتداولة يقصد به "ذلك العلم المتخصص في ضمان سلامة المعلومات وعدم المساس بها أو تحريفها "فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا عن ماهية تلك المعلومات...؟وما مدى صدقيتها وسلامتها من المصدر الذي خرجت منه اصلاً؟ وما هو الضامن لعدم التوظيف المسبق لتلك المعلومات قبل نشرها وبثها؟

بطبيعة الحال للإجابة عن مثل هذه الأسئلة وغيرها يواجه الفرد أول ما يواجه بضرورات ومقتضيات الأمن الوطني وأهميته وأهمية القيودات التي تفرض على المعلومات بحسب طبيعة كل دولة والشرائع التي تحكم طبيعة عمل مؤسساتها وتحدد علاقات أفرادها.

رابعاً-أساسيات وأبعاد وحدود الأمن الوطني:

الأمن الوطني تعبير لفظي واصطلاحي يمكن أن يفهم منه وبدرجات مختلفة من الشمول أن له اساسيات وأبعاد وحدود ومعايير يقوم عليها، وإن أختلف تفسيرياً في تحديد مفهوم واحد له، حتى بالنظر إلى ما تطبقه بعض الدول في هذا الإطار وقياساً عليها. وهنا يمكن الحديث عن أهم الجوانب التالية:

أولاً-من حيث أساسيات الأمن الوطني:

فلقد أجمع الباحثون على أن للأمن الوطني أساسيات لابد أن يقوم عليها وإلا عد غير ذلك ولعل من أهمها:

1. الاستعداد الدائم من قبل الدولة لمواجهة أي أخطار أو تهديدات داخلية أو خارجية محتملة:
ويشمل مثل هذا الاستعداد، مختلف أوجه الحياة المعاشة، وإنشاء قنوات ومؤسسات تقوم بمهام الاستعداد والتعبئة وقت السلم والحرب.

2. توفير كافة سبل المواجهة: فبما أن الدولة تتوقع أخطار قد تواجهها في أي وقت إذاً عليها وبالضرورة توفير كافة وسائل التصدي والمواجهة للأخطار المحتملة، وحتى تلك الوسائل التي قد لا تكون في حاجة لها اليوم ولكن قد تحتاجها في الغد رافعتا سقف التوقعات السلبية كالحصار أو فرض عقوبات عليها .... والخ.

3. العمل على دمج كافة المؤسسات الأمنية القائمة ومؤسسات الدولة الأُخرى:
ودمج كافة مؤسسات الدولة في الأمن الوطني يكون من الضرورة بمكان خاصة في اعقاب تهاوى حصون الحصانة التقليدية وانفتاح العالم على بعضه البعض وتنامي وتصاعد حرب المعلومات والاتصالات، واعتبار كافة مؤسسات الدولة أذرع متماسكة متكاملة تقاوم للحفاظ على الجسد الواحد.

4. إنشاء قوة دفاع متماسكة؛ للدفاع عن الدولة ومواطنيها: من جيش مدرب على اعلى مستوى الى قوة أمنية أخرى مكملة للجيش مع عقيدة وطنية عالية وراسخة ترقى الوطن وقيمه عن كل شيء " نفنى ليحيا الوطن".

أبعاد الأمن الوطني: فكما أن للأمن الوطني أساسيات يقوم عليها مثلما تطرقنا لبعضها فإن له ابعاد تحدد "آلية" عمله في ظل أي دولة ومنها:

1. **بُعد عوال سفارات.** به ما يتعلق بجاهزية القوة العسكرية الدائم للدفاع وخوض غمار الحروب وللمعتركات ووجود عناصر متفرغة لهذا الغرض فضلاً عن قوة احتياط ودعم "لوجيستي" تكون جاهزة في أي وقت لمهمة الدفاع عن الوطن ومواطنيه. والأمن الوطني يفهم منه ايضاً بأنه عسكري قياساً على مثل هذه الأمور[8].
2. **بُعد سياسي**: ويقصد به أن الأمن الوطني يتحول إلى عقيدة بين مواطني الدولة فضلاً عن مؤسساتها القائمة ويشمل ذلك العلاقات الخارجية والدبلوماسية والسفارات ... والخ.
3. **بُعد ايديولوجي:** ويقصد به تعزيز وتعميق الانتماء للوطن لدى مواطني الدولة، بحيث يسلح الأفراد بتربية وطنية عالية تجعل منهم أفراد يحبون وطنهم ويقدسون قيمه ورايته ومستعدين على الدوام لدود عن حياضه والتضحية من أجله، ومحصنين ضد أي عمالة أو اختراق خارجي معادي لهم.

حدود الأمن الوطني: في الوقت الذي يفهم فيه الأمن الوطني في إطار محددة الفرد أي بمعنى انه بيداء من الفرد إلا أنه لا يكون أمناً وطنيا بالمعنى إلا في إطار:

1. **الجماعة الواحدة:** فالأمن الوطني بالنسبة للفرد، يبدأ منه واسرته ليتكامل ويتحصن في إطار جماعته التي ينتمي لها عضوياً في إطار الدولة.
2. **الأمة الواحدة:** فالأمن الوطني غالباً ما يطلق عليه صفة "الأمن القومي" وذلك لكونه يرتبط بأمن الدولة مع شقيقاتها من الدول، وإلا يصبح أمناً منقوصاً، فأمن ليبيا مثلاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقا بأمن انتمائه القومي، وغيرها من الأقطار العربية.
3. **المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات:** فعلى الصعيد الأشمل يجب أن يتمسك القائمين على تتبع مجريات الأمن الوطني بتلك الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق التي تجمعهم بغيرهم من الدول وتفعيل بنودها التي تحث على الأمن الوطني وتسهم في حماية الدولة واستقلالها.
4.

خامساً-مقتضيات وضرورات الأمن الوطني وحرية وسائل الاتصال والمعلومات:

حتى وقت قريب كانت أحكام الضرورات الواقعية للدول تحتم وجود شكلاً من أشكال الأمن الوطني يقتصر على تأمين حياة مواطني تلك الدول من شتى مظاهر الخوف والتهديد والتعدي على الحرمات أو الممتلكات...والخ. وكان الأمن الوطن بالنسبة لغالبية الدول يعني فيما يعنيه في مفاهيمه المتقدمة حماية حدود الدولة الواحدة من آية اخطار داخلية أو خارجية، والحفاظ على سيادة الدولة في إطار علاقات دولية متكافئة ومتوازنة، ولقد حضت على هذا الأمر وكفلته العديد من التشريعات والقوانين المحلية والدولية. إلا أنه وتبعاً للتطورات الهائلة التي شهدها العالم حديثا خاصة على صعيد الاتصالات و"تكنلوجيا" أنظمة المعلومات، وتقلص المسافات بين الدول وتهاوي حصون التمرس وراء الحدود التقليدية للدول، وتراجع أنظمة الحصانة والحماية التقليدية، بظهور ما سمى بعالم "القرية الاتصالية المعلوماتية الواحدة" وما صاحب ذلك من علاقات انسانية جديدة أدت فيما أدت إليه إلى تأثر العالم بعضه ببعض، وظهور حتى لغة جديدة موحدة لكل الالسن واللهجات. وبما يطلق عليها البعض وصف لغة "الحواسيب وازرار الكيبوردات" وتبعا لكل هذا وغيره تغير مفهوم "الأمن الوطني" بحيث أصبح يعطي معناً ومفهوماً عن:[9]

1. **"الحمائية" أو الحماية في اطارها الدولي:**

فلم يعد دور الامن الوطني عبر اجهزته ووسائله المختلفة قاصراً على حدود الداخل بل تعداه إلى الخارج، باختفاء حدود المكان والزمان عن العلاقات الإنسانية في محيطها الدولي، وبدأ تفكير

الحكومات والأنظمة الحاكمة يتجه إلى محاولة إيجاد وسائل حصانة وحماية لمواطنيها من التدفق الحر للأفكار والمعلومات "عابرة الحدود" بالمعنى الواسع للعبارة وجاء تعبير من مثل "Feer Optics" الألياف البصرية، ليفتح آفاقاً جديدة في عالم الاتصال والانفتاح والتدفق الحر للأفكار والمعلومات، ووفر امكانيات جديدة لكل من يريد أن يتواصل مع غيره ويشاركه في الأفكار في شتى بقاع الأرض... ومن هنا صار السؤال الملح عند كل نظام حاكم في أي دولة؛ هو عن كيفية تحصين وحماية الأفراد مواطني الدول من سيل المعلومات المتعاظم والجارف، والذي يشكل عقليات ويكون اتجاهات معينة عن بعد....؟

2. **تحدى المعلومات ذات الاتجاه الواحد"one way flow of news : [10]**

ومن هنا اصبحت المشكلة والأزمة البادية والتحدي الكبير في مواجهة الأمن الوطني لآية دولة من الدول لا ينحصر فقط في "مواجهة التدفق الحر للمعلومات" ولكنها تبدو مجسدة في تلك المعلومات ذات "الاتجاه الواحد" بما يعنيان تلك المعلومات تصدر عن جهة تمتلك خاصية السطوة على أنظمة البث والتحكم وصناعة المعلومات وتكوين وتشكيل العقليات بأفكار عن بعد، ومن ثم فإن مثل تلك المعلومات "المعدة سلفا" تتوفر على خاصية الأعداد المبرمج ولربما "المؤذلج" لها، وتعدها وتوجهها جهات وأجهزة خاصة وفق مصلحتها وبما يحقق الوصول إلى أهدافها القريبة والبعيدة، ولعل ذلك ما يشكل أهم تحدي معاصر للأمن الوطني في العديد من الدول.

3. **محددة وضرورة الأمن الشامل:**

تبعاً لما تقدم فأن مصطلح أمن وطني "صار يعطي مفهوماً عن "الأمن الشامل" لأن التحدي أمام الدول وحتى الجماعات البشرية لم يعد محصوراً في جانب دون غيره بل شمل كل جوانب ومناحي الحياة. من الاجتماع إلى الاقتصاد إلى البيئة وهكذا. ومن ناحية أُخرى فإن الشامل في الاتصالية المعلوماتية الدولية الحرة لم تعد توفر فرصاً لذلك الأمن التقليدي المحدود في مواجهة الخوف ومظاهر الإكراه مثلاً وما سواها، لكن الأمر بلغ حد "التكييف العمدى والمبرمج للأفكار والمعلومات" في سوق رأسمالي كبير ومن ثم اعادة تشكل العقول والاتجاهات على ضوؤها و كل هذا وغيره من تفاصيل أُخرى مكملة فرض ضرورات قيام أمن "وطني شامل بالمعنى" يحمي الدول وأفرادها من اخطار "التحريف العمدي المعلوماتي الاتصالي" وبما يمكن الأفراد الذين تصدوا لمثل هذه الهجمات المبرمجة الاسهام الفاعل والبناء في حضارة القرية الاتصالية المعلوماتية الواحدة... ويقدم الأمن الوطني الشامل في أوسع دلالته مفهوماً عن:

1. ضمان أمن الدول في مواجهة أخطار غزوها أو مهاجمتها.
2. ضمان أمن الدولة الحيوية في جوارها.
3. ضمان استقرار وتماسك الدولة سياسياً واجتماعياً ودينياً وثقافياً.
4. ضمان أمن الموارد البشرية والمائية وما في حكمها، ومختلف الثروات للدولة الواحدة، وضمان توفر امكانيات العيش الكريم لمواطنيها وفقاً للمتاح، وضمان ذلك للأجيال اللاحقة أيضاً.
5. ضمان أمن المحتوى الديني والقيمي والثقافي والأيديولوجي، واعتبار تلك من ضمن الخطوط الحمراء التي يحضر المساس بها.
6. ضمان أمن المعلومات وتبادل الأفكار بشكل يتيح أمام أفراد الدولة الواحدة حرية الاطلاع وإبداء الآراء وتبادل الأفكار وتلاقحها مع غيرهم، السماح بالترويج للمعلومات والأفكار المظللة.

ولما كان الأمن الوطني بحسب مختلف المفاهيم هو "أمن يهدف إلى الحصانة من المعلومات والأفكار الهدامة، ويمثل قنطرة الحماية والعبور أمام الأفكار الحرة وتبادل المعلومات، فإن ذلك استدعى بالضرورة تعديد أهم مقتضيات وضرورات الأمن الوطني لدى الكثير من البُحاث ويمكن هنا ايجازها على النحو التالي:

- **الحاجة الدائمة الى "غربلة" المعلومات والافكار**.

فالعالم المنفتح على، مصراعيه أي بعضه البعض، بقدر ما يقرب المسافات بين البشر وبجعلهم يعيشون ذات الظروف ويتأثرون ببعضهم البعض، إلى أن مثل هذا العالم لا يعبر فقط عن حياة الأفراد الطبيعيين،

ولكنه يخضع لقوة متحكمة ومؤسسات رأسمالية مهيمنة تبني نشاطاتها وأهدافها على قاعدة "الربح والخسارة" ومن ثم لابد أن نسلم بأن هناك توظيفاً للمعلومات والأفكار لأهداف أيديولوجية أو عسكرية ...وهكذا. وبالتالي يكون الأمن الوطني الشامل بمثابة الضرورة التي تفرضها أحكام الضرورة ذاتها.
فهناك قوى تشتغل من وراء الستار في شكل " لوبيات" منفعية انتهازية، تحرك وتتحكم في العالم تحت شعارات خادعة ليس باقلها خداعاً نغمة حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية الصحافة، ومن هنا تكون الحاجة ملحة لوجود أمن وطني يقوم بغربلة الأشياء لصالح مواطني الدول دون أن يتدخل بهدف توظيفها مرة أُخرى لصالح أنظمة الداخل. أومن أجل لعنق حقائق وأفكار ما.

- **الحاجة الى مراعاة حقيقة تضارب المصالح بين الشعوب والأمم:**

فلقد زاد الانفتاح الاتصال المعلوماتي بين الشعوب والأمم إلى وعياً متزايدا بأهمية "الوقاية" والتحصن من تضارب المصالح بين الشعوب والأمم، وهذا يستوجب بدوره على كل دولة وأمة متحضرة أن تضع أجندة أهداف واضحة أمام مواطنيها، تكون بمثابة الفقه والمنهج "تربية وطنية" يهتدى بها الجميع في علاقتهم بالأخرين خارج حدود الدولة الواحدة:

- **حرية الوسائل المعبر من خلالها:**

فلما كانت وسائل الإعلام والصحافة هي الوسائل الوحيدة التي يستطيع من خلالها الناس أن يعبروا عن آرائهم وأفكارهم، فإن من مقتضيات الأمن الوطني هو ضمان حرية التعبير عبر هذه الوسائل واعتبار إن فرض قيود على تلك الوسائل أيا كانت تلك القيود يشكل قمعاً لحرية الفرد والنيل من حق من حقوقهم المقدسة ألا وهو حرية التعبير ويشكل دافعاً له للبحث عن وسائل أُخرى ولو كانت خارجية ليعبر من خلالها وبحرية المرء الذي يعد انتهاكا لسلامة الأمن الوطني، ممثلاً في قمع أفراد الدولة في الداخل وبحثهم عن حريتهم في الخارج، خاصة بعد أن تحول العالم إلى قرية اتصالية صغيرة واحدة...توفر في أهم ما توفره للمنتسبين لها فرص الاختيار الحر وإن كان ذلك الاختيار الحر، مزعوماً وشعاراً عريضاً مدجل به على الحقيقة.

الخاتمة:

هكذا وبشكل مجمل نلاحظ أنه وبالنتيجة لكلما تم بحثه مثلما تكون الحاجة إلى الحرية هي حاجة مهمة وضرورية للفرد الإنسان. فإن الحاجة إلى الأمن بالضرورة تكون على نفس الدرجة من الأهمية، ذلك أنه لا يمكن أن نتصور إنسان حر بدون أمن يحميه ويحافظ على وجوده بين أقرانه، ويضمن له القيام بواجبه في دولة متماسكة البنيان ومترابطة، كما يضمن له متطلبات عيشه ووجوده في ظل علاقته بالأخرين.

وهكذا. مصطلح امن يظل مقترنا في اذهان الكثيرين بتلك النوازع الانفلاتية القهرية التقليدية، حيث وجود أجهزة تطلق على نفسها أمنية وهي أبعد ما تكون عن ذلك لما تعبر عنه من وسائل قمع وسلب للحرية ، والاكراه على الخضوع للسلطات القائمة وسلطانها العقائدي ..والخ ، إلا أن مصطلح أو تعبير "أمن وطني" جاء وفق كل التفسيرات والمفاهيم ليخالف تلك النظرة التقليدية للأمن التقليدي ويقلب المجن على ظهره " وفق النظرة الأكاديمية العلمية البحثة، بأن نقدم مفاهيم عن "التأمين" أكثر من "الأمن" التأمين الذي يعني الحفاظ على كافة أوجه الحياة من عبث العابثين، وضمان حرية الفرد والدولة معاً واستقلالهما في مواجهة آية أخطار أو تحديات داخلية أو خارجية، وبما يحقق حرية الأفراد ورفاهياتهم، إذاً يمكن القول هنا بأنه لا حرية بلا أمن ولا أمن بلا حرية، فحيثما يتقاطع أحد هذين المفهومين مع الأخر ينعدم أحدهما بالضرورة ...

ويأتي هذا البحث كمحاولة علمية جادة لمحاولة تقديم مفهوم للأمن في اطاره الأشمل أي "الأمن الوطني" وقد خلص الباحث فيما خلص إليه حول أدبية البحث عن مفهوم "للأمن الوطني" إلى أن:

- مصطلح "أمن وطني "يعد مصطلحاً ديناميكا" متغيراً بحسب تغير وتعقد ظروف الحياة ومجرياتها وتطوراتها.
- وعلى الرغم من الاختلافات البينة بين الباحثين في تقديم مفهوماً محدداً من الذين تناولوا هذا الموضوع وحاولوا ايجاد مفهوم محدد لأصل المصطلح إلا أن مثل هذه الاختلافات لا تعني إلا الاختلاف المنطقي بين

أولئك الباحثين من حيث المنطلقات العلمية لهم فكلاً فسر المصطلح من زاويته وانتمائه العلميين وقدم مفهوماً على ضوء ذلك.

واجمالاً فإنه يمكن استخلاص ما يلي: أخذ في الاعتبار كل تلك الاختلافات:

أولاً-مفهوم الامن الوطني يعنى تلك الاجراءات والبرامج التي تتخذها الدول بهدف حماية نفسها ومواطنيها وحدودها من آية تهديدات أو مخاطر داخلية أو خارجية قائمة أو محتملة الحدوث في أي وقت.

ثانياً-مفهوم الأمن الوطني يعنى اتخاد كافة الاجراءات والاستعداد والتحوطات المناسبة لمواجهة أي مخاطر قائمة أو محتملة تتهدد الدولة ولو كانت مخاطر طبيعية كالزلازل والفيضانات وما في حكمها.

ثالثاً-الأمن الوطني يعني حماية الأفراد والدول من مخاطر التكييف والتوظيف العمدي للأفكار والعقائد...، في عالم أقل ما يمكن أن يوصف به أنه عالم القرية الاتصالية المعلوماتية الصغيرة الواحدة.

رابعاً-الأمن الوطني مفهوم عن الامن الشامل على مختلف اوجه وصعد ومناحي الحياة وهو يضخ. من بين ما يضم الأمن السياسي الى الأمن الاقتصادي الى الامن الثقافي الى الامن البيئي الى الامن المائي. وهكذا ..

خامساً-الأمن الوطني مفهوم عن امن فردى في إطار الاسرة وامن جماعي في إطار الدولة وامن قومي في إطار الامة او مجموعة الدول التي تربطها وشائج القربى القومية او الاهداف والمصالح المشتركة ...

والسؤال الذي طرحه الباحث في خاتمة بحثه، هو هل يترك أصحاب العقول التقليدية المتحجرة والمتعيشين والمتربحين على حساب عذابات المواطن وذيول السلطة الحاكمة الفرصة لقيام وطني يحمي ويحفز ويدعم حرية الأفراد ..أم لا .. ؟

المصادر والمراجع:

1. .Hactihen.w.a The world news prisem. James: Lows state university press 1999. P 164
2. Kleinweecher. W. The cyber ight to communication Vincent. R.C. et. al. op. cit. p p 91-101.
3. رفيق سكري، مدخل في الرأي العام والإعلان والدعاية، لبنان: جروس بردس 1981م.
4. Na2er. H. N. power of a third kind – London praeqer. 1999. p 13
5. سعد الشهراني، مؤسسات الأمن الوطني في السعودية، ورقة مقدمة لمؤتمر السنوية، 1992م. ص 30.
6. Abdel Monem, N.M.AL-(3) Mashaot, National world (Bondle): west view. Press, 1985, p 23-37.
7. نزية عبد المقصود محمد، الأمن الاقتصادي، معوقات، وآليات تحقيقه: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، (الإسكندرية-دار الفكر الجامعي 2014). ص 12-13.
8. عبد الله محمد عبد الرحمن، سيسيولوجيا الاتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر 2000م. ص ص 204-207.
9. سليمان صالح، الإعلام الدولي، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2003م. ص 63.
10. محمد جمال الفار –المعجم الإعلامي، دار الشرق الثقافي-عمان الأردن، 2006م. ص 316-320.